سياسة الاغراق واثرها في تطور الانتاج الزراعي في العراق

للمدة2003 -2009

د. محمد صالح حمد د. جعفر الدجيلي أ. د. بلاسم جميل خلف
كلية ابن الهيثم كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد- قسم الاقتصاد

الملخص

تعد سياسة الاغراق من السياسات التي الحقت اضرار كبيرة باقتصاديات البلدان النامية وذلك لضعف الامكانيات الانتاجية والفنية والتشريعية والقانونية للاخيرة مقارنة بالدول المتقدمة الاعضاء في منظمة التجارة العالمية.

ويعد العراق احد البلدان النامية التي تأثر بسياسة الاغراق، فبعد انكشاف السوق العراقية عام 2003 وفتح الحدود مع البلدان المجاورة وتعطيل القوانين التي حل محلها قانون بريمر وتعطيل دور المؤسسات ذات العلاقة من كمارك، الامن الاقتصادي، جهاز التقييس والسيطرة النوعية ودوائر الرقابة الصحية وغيرها من المؤسسات المالية والادارية والقانونية تحولت السوق العراقية من سوق مسيطر عليها وبنسب عاليه الى سوق مكشوفة، فقد دخلت انواع من السلع الرديئة والمغشوشة وبكميات كبيرة جداً وحتى ان بعض السلع مدعومة من دولها ،فضلا عن ظروف الانتاج هناك افضل من العراق وتباع باسعار تقل عن كلفتها والغرض منها تخريب االاقتصاد العراقي مما الحقت اضرار بالغة به وذلك لضعف القدرات التنافسية للمنتج المحلي بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج بعد توقف دعم الدولة وتدمير البنى التحتية وكان نصيب القطاع الزراعي من التدميركبير جدا، لذلك سيتم بحث الاضرار على المنتج الزراعي والمستهلك نتيجة لسياسة الاغراق وانعكاس ذلك على التنمية الزراعية وماهي الحلول والمقترحات للتقليل من اثارها.

Dumping Policy & Its Impact In The Development of Agricultural Production In Iraq (2003- 2009)

ABSTRACT

Dumping policy considered as one of the policies occurs severe damages to the developing countries apparently this is happens due to the potential weakness in (productive, technical, legislative, legal institutions) comparing with other developed countries who are members in WTO.

Iraq consider as one of the developing countries that has been effected by the dumping policy, the events in Iraq since downfall of the formal regime, and the allied forces domination of Iraq have all together accelerated in the apace of deterioration , particularly , after the temporary coalition authority has forced Iraq to adopt a free foreign trade policy& exclusion of the state from the market mechanism & to consolidate import and deactivated the institution work such as the (costume ,economic security, a standardization and quality control) institutions and the pervasive destruction of infrastructures , which helped the goods from the industrialized countries to invade the local market, particularly as those goods are originally highly competitive and led to destroy the local goods . Moreover, these goods consider as a low quality goods.

Although the market activity was dominated by the state before 2003 has been transferred to exposed market

The implication of dumping policy has hugely effected the agriculture sector in Iraq therefore the problems will be addressed in this research to overcome this problem and highlighted some important suggestions

المصطحات الاساسية: الاغراق– الزراعة- المستهلك العراقي- السلع المستوردة- القدرات التنافسية- فرص العمل- توفير الغذاء- الانفتاح- التهريب- المخاطر- الاعباء الضريبية- انكشاف السوق

Key word: Dumping- Agriculture- Iraqi Consumer- Import Goods- Competitive Abilities- Jop Abilities- Food Provision- Openness- Smugling- Risks- Tax Burdens- Market Exposure.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد 18
العدد 66
الصفحات 173 - 188

المقدمة

يعد موضوع الإغراق من المواضيع المعقده والشائكه التي تواجه حكومات واسواق معظم البلدان النامية، لكونه يمثل عمليه بين طرفين غير متكافئين على الاطلاق، الاول الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة التي هي ذات تكنولوجيا عاليه جدا وامكانيات ماليه واداريه ونظام معلوماتي، وقدره على التأقلم مع الاقتصاد العالمي، واسواقها التي تعاني من فائض كبير جدا في الانتاج، فضلا عن توظيف امكانياتها السياسيه والاقتصاديه لقطف ثمار حرية التجارة وسياسة الاغراق لصالح منتجاتها. والثاني، المتمثل بالبلدان الناميه ومنشاتها التي تتسم بضعف قدرتها على منافسة المنشات العالمية لضعف امكانياتها التكنولوجية والفنية والادارية والمالية والمعلوماتية، مما ادى الى ارتفاع التكاليف وانخفاض انتاجها مقارنة بالدول المتقدمة، فضلا عن ضعف التشريعات التي تمنع سياسة الاغراق والحفاظ على حماية صناعاتها من جهه وضعف امكانياتها العلميه والفنيه والسياسية والاقتصادية للتنافس مع الدول المتقدمة لقطف ثمار محاسن حرية التجارة لصالح سلعها ومستهلكيها واقتصادياتها .

وتكمن أهميه الموضوع في العراق في كون سياسه الاغراق التي شهدتها السوق العراقيه بعد الاحتلال عام2003وا نكشافها على الاسواق العالمية قد دمرت ما شيدت من الصناعات الوطنيه وشلت القطاع الزراعي وزادت من العاطلين واضرت كثيرا بالمستهلك العراقي من خلال ورود سلع رديئة جدا ومنها مضرا بالصحه بسبب انعدام القوانين والتشريعات التي تحمي المنتج المحلي والمستهلك وتعطيل مؤسسات الدولة ذات العلاقة والفساد المالي والإداري .

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث بانخفاض القدرات التنافسية للمحاصيل الزراعية العراقية بسبب الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج والناجمة عن ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج من بذور واسمدة ومبيدات ومكننة بعد توقف دعم الدولة فضلا عن الارتفاع الكبير في اسعار المشتقات النفطية والتي ادت الى ارتفاع تكاليف النقل والحراثة والري بسبب توقف الكهرباء واعتماد الفلاح على مولدات الديزل، فضلا عن ان سياسة الاغراق التي وجدت المناخ المناسب في السوق العراقية بسبب تعطيل القوانين الادارية والمالية والفنية التي حل محلها قانون بريمر ،فضلا عن توجه المستهلك نحو السلع المستوردة الرديئة والمغشوشة والمدعومة خارجيا بسبب اخفاض سعرها من جهه وعدم معرفته بحقيقة تلك السلع من جهه اخرى وبالتالي اصبحت السلعة الزراعية المحلية تباع بسعر لايغطي احيانا حتي تكاليف انتاجها مما ادى ذلك الى خسارته وبالتالي ترك الزراعة وهذا ادى الى البطالة في الريف من جهة وانخفاض الانتاج الزراعي واعتماد العراق على الاسواق العالمية لتوريد الغذاء وبنسبة تفوق 80% وهذا يعني هدر مليارات الدولارات سنويا لاستيراد الغذاء بدلا من انفاقها في تنمية القطاع الزراعي.

اهمية البحث

تبرز اهمية البحث من خلال الاتي:

- اهمية القطاع الزراعي في توفير فرص عمل للعاطلين وتوفير الغذاء للسكان مما يعني المساهمة في رفع المستوى العاشي للشعب.
- ان انتاج الغذاء محليا يعني تحقيق الامن الغذائي ولو النسبي سيسهم في تحقيق الامن القومي .
- ان توفير الغذاء محليا سوف يسهم في في الحفاظ على موارد العراق المالية من العملات الصعبة والتي يحصل عليها من النفط فقط وهذا يعني امكانية توجيه تلك الاموال الى عملية التنمية الزراعية.
- ان رفع القدرات التنافسية المحاصيل الزراعية العراقية وتوفير المستلزمات الفنية والمالية والادارية سوف يقلل من مخاطر سياسة الاغراق عند انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية .
- اعتماد سياسة تجارية كفوءه،فضلا عن تبني ستراتيجية زراعية يتم من خلالهما منع الاغراق .

فرضيه البحث

ينطلق البحث من فرضيه مفادها :-

ان سياسه الاغراق ساهمت في استمرار تدهور الانتاج الزراعي في العراق والحقت اكبر الضرر بالتنمية الزراعية مما يتطلب تبني ستراتيجية وطنية لمنع الاغراق،فضلا عن دعم الانتاج الزراعي .

هدف البحث

يهدف البحث إلى الاجابه عن الاسئله الاتيه:-

- ما هي مساوئ سياسه الاغراق ؟
- ما هي اثارها السلبيه على الزراعة والمستهلك في العراق ؟
- ما هي العوامل التي ساهمت في اغراق السوق العراقية ؟
- كيف نحمي الانتاج الزراعي والمستهلك من سياسة الاغراق ؟

ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المباحث الاتيه :-

المبحث الاول :- سياسة الإغراق مفهومها ـ مضامينها الاقتصادية .

المبحث الثاني :- سياسة الاغراق في السوق العراقيه

المبحث الثالث :- اثر سياسة الاغراق على التنمية الزراعة والمستهلك العراقي :

الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول/ سياسة الإغراق مفهومها- مضامينها الاقتصادية

تعريف الاغراق واسبابه

يعرف الاغراق بأنه الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعه اقل من سعر بيعها المحلي او باقل من تكاليف انتاجها . (1)

- أسباب الإغراق

هناك سببين رئيسيين للاغراق هما :- (2)

أ:- أسباب الإغراق المباشر {الرسمي} :-

1- التعامل الخاطئ مع اتفاقيات منظمه التجاره العالمية حيث تتخلص بعض الحكومات من جميع السياسات الحمائيه للزراعة الوطنية غير مستفيده من الاستثنائات التي تمنحها الاتفاقيات للدول الناميه سواء استثنائات تشريعيه او زمنيه لتاهيل زراعتها الوطنيه ومساعدتها على تجاوز وضعها الراهن وتاهيلها للمنافسه العادله وعدم تمييز بعض الحكومات بين مفهوم الاحتكار ومفهوم حماية المنتج الوطني من منافسه غير متكافئه حيث تتخلى الحكومات عن دورها بدعوى محاربه الاحتكار.
2- الانفتاح غير المدروس على الاسواق المجاورة وعدم الادراك الكلي لمخاطر الاغراق على الاقتصاد الوطني والمتمثله في انتشار البطاله وانخفاض موارد الدوله وغير ذلك بسبب اغلاق الكثير من المصانع وتسرب العملات الصعبة الى الخارج .
3- تباين الظروف التي تعمل فيها الانشطة الزراعية مقارنة بالظروف التي تعمل فيها الزراعة الاجنبية والتي تغرق بها الاسواق المحليه مما شجع تمتعها بجوده واسعار منافسه على اغراق الأسواق المحلية بها وفي المقابل عدم قيام الحكومات بالدور الواجب عليها لخلق منافسه متكافئه من خلال تهيئه الظروف المماثله للزراعة المحلية .
4- ضعف القوة الشرائية لدى المستهلك المحلي والذي يجعل السعر هو ميزان التفاضل الوحيد لديه وعدم وجود الوعي الاستهلاكي الذي من شانه ان يرجح موازين المنافسه لصالح المنتجات الوطنيه عند معرفه اهميتها على الاقتصاد الوطني والوضع المعيشي على المدى المتوسط والبعيد بشكل عام وعلى المستهلك وصحته بشكل خاص اضافه الى انتشار عقده المنتج الاجنبي وان كل ماهو مستورد جيد .
5- الفساد المالي والإداري الذي يزيد من حدة الاغراق الرسمي من خلال التجاوز في تطبيق القيود الكمية والكيفية على المستوردات المخالفة من السلع .
6- غياب الدور الإعلامي الخاص بالشركات الوطنيه من اجل مواجهة الاغراق السلعي عن طريق وضع الخطط والدراسات والبرامج الاعلاميه المناسبه لذلك فضلا عن غياب دور الاعلام الرسمي والاهلي عن هذا الجانب وضعف تواصله مع القطاع الخاص و بالشكل المطلوب .
7- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التثقيف والتوعيه وكشف المخاطرالصحية والاقتصادية لسياسة الاغراق على الفرد والمجتمع والاقتصاد .

ب:- أسباب الإغراق غير المباشرة (التهريب)

1- ثقل الاعباء الضريبيه والجمركيه التي تدفع الى مقاومتها بمختلف الطرق والوسائل ومنها التهريب .
2- الفساد المالي والاداري في المنافذ الجمركيه وتعقد الاجرائات المتعمده المؤديه الى زياده النفقات على الاستيراد فضلا عن مساهمة العديد من المتنفذين في عملية الاغراق .
3- عدم وجود اليات واضحه لمكافحه الاغراق .
4- ضعف الوازع الاخلاقي والديني وتدهور الحاله المعيشيه وعوائد التهريب المغريه .
5- غياب دور الأعلام الداخلي للشركات والاعلام الرسمي والاهلي في مكافحة الاغراق .

هذا وتشير بعض المصادر الى ان سوق البضائع المهربة قد تبدو عالية الخطورة اذا ما تاملنا في الارقام التي نشرتها بعض المصادر الحديثة عن الموضوع ،سيما كتاب (Etienne,2001) الذي وصف مستويات التهريب في بعض دول اسيا كجزء مما اسماه بالاقتصاد التبديدي مقدما باكستان والصين كنموذج لذلك ،اذ جاءت باكستان في الطليعة بمعدلات تهريب تصل الى 43 مليار دولار سنويا، فيما بلغ تهريب البضائع الى الصين (12) مليار دولار سنويا . (3)

مكافحة الاغراق (Anti-Dumping) :

تم في جوله اوروغواي استخدام اتفاقيه خاصه بمكافحه الاغراق ، حيث اعطت الدول الاعضاء الحق في فرض رسوم تعويضيه او فرض قيود غير كمركيه على السلع بما فيها السلع الزراعيه التي يثبت انها تباع باسعار اغراقيه في السوق المحليه .

وهدفت اتفاقيه مكافحه الاغراق التي اسفرت عنها جوله اوروغواي الى تطوير ما تم التوصل اليه بهذا الشان في جوله طوكيو ، بعد ان ظهر خلال التطبيق العديد من الثغرات ، وتوفر الاتفاقيه المعدله مزيدا من الدقه في كيفيه تحديد المنافسه الاغراقيه والمقاييس الواجب اعتمادها لتحديد الضرر الناجم عنها بالنسبه للسلع الوطنيه في الدوله المستورده اضافه الى وضع الاجراءات الخاصه باثبات نوع الضرر واجراء مكافحه الاغراق سواء من خلال الرسوم الكمركيه او غيرها ، كما حددت الاتفاقيه دور جهاز تسويه المنازعات في حل الخلافات الناجمه عن المنافسة الاغراقيه وإجراءات مكافحتها .

ولتطبق الماده (6) من اتفاقيه الجات المعدله المتعلقه بمكافحه الاغراق، اشترطت الاتفاقيه ضروره ان تقوم الدوله المستورده باثبات العلاقه بين الواردات محل الاغراق والضرر الواقع على السلع الوطنيه والذي يتم في اطار تقويم جميع المتغيرات الاقتصاديه المؤثره والمرتبطه بالسلع محل الخلاف .ومما تجدر الاشارة اليه الى ان التعديلات الهامة التي شملتها الاتفاقية تنص على الغاء إجراءات مكافحة الإغراق بعد خمس سنوات من تاريخ تطبيقها. (4)

أ- الإجراءات الحمائية "Special Safeguard Measures "

يقصد باجراءات الحماية أن للعضو في منظمه التجاره العالميه الحق في ان يتخذ الاجراءات الوقائيه لحمايه الصناعه الوطنيه من حدوث زياده طارئه وغير متوقعه من الواردات لاي منتج بشكل يسبب او يؤدي الى احداث اضرار خطيره للصناعه المحليه. ولا تفرض تلك الاجراءات الا للضروره القصوى ولتسهيل التسويه.(5)

والشرط الأساسي لأجراء الحماية هو أن تقرر الدول المتقدمه والناميه المستورده بان ذلك المنتج الزراعي الاولي "Primary Agricultural Product" او اي منتج مصنع او محضر منه (المنتج المشتق) المستورد بكميات متزايده يسبب او يهدد باحداث ضرر خطير بالنسبه للصناعه المحليه التي تقوم بانتاج منتجات منافسه او شبه منافسه .

وطبقا للماده (19) من الاتفاقية فقد وضعت حدودا زمنيه خاصه بجميع اجراءات الحمايه، وبصفه عامه فان مده اي اجراء يجب ان لاتتجاوز (4) سنوات وان كان هناك امكانيه لامتدادها بحد اقصى(8) سنوات، وذلك في حاله تاكيد السلطات الوطنيه المختصه على وجود حاجه مستمره تتطلب ذلك .

وبالنسبة للدول النامية فقد نصت الاتفاقيه على عدم تطبيق الاجراءات الحمائيه على صادراتها طالما ان نصيبها من الواردات من هذا المنتج في الدوله المستورده لايزيد عن (3%) وبشرط أن لايتجاوز مجموع انصبه الدول الاعضاء الناميه من واردات الدوله المستورده الكليه من هذا المنتج (9%) . (6)

ب- اتفاقيه الإجراءات الصحية والصحة النباتية

"Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures"

تعد الاتفاقية بشان الاجراءات الصحيه المتصله بصحه الانسان والحيوان والنبات جزءا مكملا للاتفاقيه الزراعية وذلك نظرا للعلاقه القويه بين السلع الزراعيه عموما والغذائيه خصوصا وموضوع الصحه.

وتنظم الاتفاقية الخاصة بالاجراءات الصحية والصحه النباتيه (SPS) مساله تقويم المخاطر على اساس الاستناد الى الادله العلميه المتوافر (حتى لا يتم استعمال الاجراءات الصحيه كمسوغ لاعاقه التبادل التجاري في السلع الزراعيه والغذائية)، والاوضاع البيئية المناسبة وتقويم الاضرار المحتمله من منظور اقتصادي من حيث خساره الانتاج والمبيعات في حاله ثبوت ظهور آفه وتكاليف المكافحه والاباده في الدوله المستورده .

وتعطي الاتفاقية الحق لأيه دوله عضو في منظمه التجاره العالميه للقيام بالتدابير الكفيله بحمايه صحه المواطنين والحيوانات والنباتات بشرط ان لايساء استعمال هذه التدابير لاغراض معرقله للتجاره كالاغراض الحمائيه.

وتحتوي الاتفاقية على مجموعه من القواعد والاحكام والمبادئ التي تحكم عمليه اللجوء الى اتخاذ التدابير الصحيه وبما يحصر اثارها السلبيه في هذا المجال في اضيق الحدود، وتقر الاتفاقيه من حيث المبدا المواصفات والاتفاقيات والقرارات الدوليه بهذا الخصوص (حمايه صحه الانسان والحيوان والنبات)، بل انها تدعو الدول الاعضاء لاتخاذها اساسا لاجراءاتها المتعلقه بالصحه والصحه النباتيه وعلى وجه التحديد مواصفات وتوصيات منظمه الاغذيه والزراعه (FAO) ومنظمه الصحه العالميه (WHO) ولجنه دستور الاغذيه من اجل سلامه الاغذيه والمتعلقه بالمواد المضافه الى الاغذيه ومخلفات العقاقير البيطريه والمبيدات والملوثات وطرق التحليل واخذ العينات وألمبادئ والتوجيهات بشان الممارسه الصحيه بالاضافه الى التوجيهات الخاصه بالصحه الحيوانيه المعده من قبل (IDE) المكتب الدولي للامراض الوبائيه الحيوانيه (7).

كما أشارت المادة (3-10) من الملحق (ب) من الاتفاقيه بشان الاجراءات الصحيه والصحه النباتيه بان تنشا كل دوله عضو نقاط استعلامات تزود المؤسسات التجاريه المعينه بالمعلومات اللازمه عما ياتي:- (8)

- اللوائح الفنيه والمعايير الاختياريه الساريه او المقترح تطبيقها .
- اجراءات تقويم المطابقة الساريه او المقترح تطبيقها .
- لوائح الصحه والصحه النباتيه الساريه او المقترح تطبيقها .
- اجراءات المراقبه والتفتيش ومعالجه الانتاج والحجر الصحي ومعامله الكميه المسموح بها من المبيدات، واجراءات اعتماد المواد المظافه الى السلع الغذائيه .
- اجراءات تقويم المخاطر .

وتسهيلا من اجل تحقيق التجانس والارتقاء بمستوى الحمايه الصحيه وافقت الدول الاعضاء على تسهيل سبل تقديم المساعده الفنيه للدول الاخرى وخاصه الناميه والاقل نموا كما تم الاتفاق على تشكيل لجنه تدابير حمايه صحه الانسان والحيوان والنبات . وقد حصلت الدول الناميه على معامله تفضيليه بهذا الشان تتمثل بفتره امهال لمده عامين من تاريخ انشاء المنظمه قبل الالتزام بتنفيذ احكام ومبادئ هذه الاتفاقيه تمتد الى خمس سنوات للدول الاقل نموا ..

المبحث الثاني/ سياسة الاغراق في السوق العراقية

بعد انكشاف السوق العراقية وفتح الحدود مع البلدان المجاورة وتعطيل دور المؤسسات ذات العلاقة من كمارك، الامن الاقتصادي، جهاز التقييس والسيطرة النوعية ودوائر الرقابة الصحية وغيرها من المؤسسات تحولت السوق العراقية من سوق مسيطر عليها وبنسب عاليه الى سوق مكشوفة ،فقد دخلت انواع من السلع الرديئة والمغشوشة وبكميات كبيرة جداً وحتى ان بعض السلع من المخدرات اخذ تداولها في بعض المحافظات بشكل اعتيادي وتباع باسعار تقل عن كلفتها والغرض منها تخريب النسيج الاجتماعي والمستهلك العراقي .

اسباب اغراق السوق العراقية :-

هناك جمله من الاسباب التي ادت الى اغراق السوق العراقيه منها الاتي:-

1- انهيار الدوله العراقية وبكامل مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية .
2- انكشاف السوق العراقية على اسواق الدول المجاورة والعالم ، وعدم معرفة مخاطر الاغراق على الاقتصاد الوطني والمتمثلة في ازدياد البطالة وتسرب العملات الصعبة الى الخارج والاضرار بالصناعة والزراعة والمستهلك .
3- ضعف القوة الشرائيه لدى المستهلك والذي يجعل السعر هو ميزان التفضل الوحيد لدية وضعف الوعي الاستهلاكي الذي من شأنه ان يرجح موازين المنافسة لصالح المنتجات الوطنيه عند معرفة اهميتها في الاقتصاد الوطني .
4- ضعف الوعي والادراك لدى المستهلك العراقي وعدم معرفتة بمخاطر تلك السلع على مستواه المعاشي وصحته ، فضلا عن شيوع عقدة المنتج الاجنبي وان كل ما هو مستورد جيد .
5- تعرض المستهلك لهالة الاعلام الخاص بالشركات الاجنبيه والذي صور حاله السوق العراقية بانها انفتاح يمثل اول ثمار التحرر والديمقراطية ، وان وقت الحرمان قد ولى الى الابد .
6- الفساد المالي والاداري الذي شجع على استمرار سياسة الاغراق حتى بعد تشكيل الحكومة .
7- عدم تبني موضوع الجودة على السلع الواردة .
8- عدم وجود قوانين خاصة بمنع الاغراق وحماية الصناعه الوطنية مثلما هو الحال في الدول العربية والعالم .
9- عدم وجود قوانين لحماية المستهلك وحماية البيئة.

عوامل اغراق السوق العراقية :-

ان سياسة اغراق السوق العراقية حصلت من خلال عاملين هما :-

اولا :- العامل الداخلي

لقد اتجه اصحاب الاموال القذرة لغسيل اموالهم نحو التجارة لاسيما وان السوق العراقية .التي تشكو من نقص كبير من السلع والخدمات بعد حصار دام (13) سنة و لذلك تم استيراد انواع من السلع الكهربائية بانواعها (تلفيزون، الستلايت، الثلاجات، المجمدات، المراوح، مولدات الكهرباء الصغيرة... وغيرها، السيارات بانواعها، الملابس، الأدوات المنزلية، والمواد الغذائية وغير ذلك... وان اسباب التوجه لغسيل الاموال الى السوق العراقية هو ان معظم اصحاب الاموال القذرة هم من الطفيليين الذين تنقصهم الخبرة والمعرفة بالتجارة والاسواق العالمية، وحجم السوق والطبيعة الاستهلاكية للمستهلك العراقي ومستويات الدخول ... وانعدام الضرائب في المراحل الاولى، وانعدام الاجراءات الادارية المالية والقانونية وسهوله تحويل الاموال الى الخارج وبدون مسالة قانونية او مالية او ادارية تذكر ولذا تساهم السوق العراقية في غسيل الاموال لانها افضل مكان لعملية الغسيل ومثال في ذلك ما حصل من استيراد لالاف السيارات المنتهية صلاحياتها واخرجت من دائرة العمل ذات الموديلات القديمة . (9)

ثانيا :- العامل الخارجي :-

ويتمثل بقيام الشركات الاجنبية باستغلال السوق العراقية بعد انكشافها على الاسواق العالمية وغياب الدولة بكل مؤسساتها، وان انكشاف السوق العراقية وامكانية تقبلها للمزيد من السلع المغشوشة في ظل انعدام دور المؤسسات التجارية والمالية والرقابية والادارية للحد من هذه الظاهرة وعدم وجود ضرائب تذكر اواية مسائلة قانونية او مالية او ادارية هي الاساس الذي خلق البيئه الملائمه لنجاح الشركات الاجنبية في سياسة الاغراق للسوق العراقية بالمحاصيل الزراعية لتحقيق اهدافها السياسية منها والاقتصادية او للاضرار بالبيئة والمجتمع وغير ذلك من الاهداف سيما دول الجوار التي تهدف الى تدمير الاقتصاد العراقي لكي يبقى سوقا لتصريف سلعهم.

المبحث الثالث/ اثر سياسة الاغراق على الزراعة والمستهلك العراقي

لغرض تحديد حجم الاضرار وكيف تحصل من خلال سياسة الاغراق للسوق العراقية سيما السلع الزراعية لابد من عرض بعض الحقاق التي تمخضت عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في المجال الزراعي التي بمحصلتها النهائية زادت من الدعم للزراعة في الدول المتقدمة وقللت من الدعم الحكومي في الدول النامية والعراق مما ادى بالنتيجة الى ضعف قدرة النتج الزراعي المحلي من منافسة المستورد حتى في الاسواق المحلية، فضلا عن ضعف الامكانيات الفنية والادارية والتكنولوجية والقانونية لمنع الاغراق او كشفه اوحل المنازعات الدولية الخاصة بالاغراق ومن هذه الحقائق الاتي:- (10)

1 - لقد استطاعت الدول المتقدمة من خلال عملية تحويل القيود الكميه إلى قيود تعريفيه إلى السلع المصدرة حيث وصلت الرسوم إلى 300% أو 400% وبذلك ازدادت الحمائية بدلا من خفضها مما انعكس سلبا على الدول النامية التي تضررت من التعريفة الكمر كيه .

2- قيام الدول المتقدمة بتقديم إعانات التصدير للمنتجين المحليين بلغت 335 مليار/ دولار سنويا ، وقدمت أمريكا وحدها 73 مليار دولار/ سنويا .

3- لجوء الدول المتقدمة إلى أساليب تمييزية ضد البلدان النامية في موضوع حسم المنازعات الخاصة بإجراءات مكافحة الإغراق وتدابير الرسوم التعويضية، وان 66% من مجموع الإجراءات اتخذت ضد البلدان النامية .

4- استمرار الدول المتقدمة بدعم القطاع الزراعي على الرغم من الإمكانيات العلمية والتكنولوجية والمالية والفنية والمعلوماتية التي تمتلكها الشركات الزراعية، في حين توجه البلدان النامية والعربية إلى تقديم دعم في مجال التنمية الريفية وبعض الخدمات الأخرى، في الوقت الذي يكون المنتج المحلي بأمس الحاجة إلى الدعم الحكومي ، تكنولوجيا وماليا وفنيا ومعلوماتيا لضعف امكانياتة في توفير مستلزمات الإنتاج .

5- إن التعريفة الكمر كية أدت بالنتيجة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المصدرة إلى الدول النامية والعربية التي تعد اكبر مستورد للغذاء، مما أدى إلى ارتفاع الأموال اللازمة للاستيراد وهذا أدى إلى ارتفاع المديونية بسبب ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة الكميات المستوردة بسبب نقص الإنتاج الناجم عن سياسة الإغراق من جهة أخرى .
6- قوة وصلابة المفاوض للدول المتقدمة والتلاعب بالنصوص القانونية لحسم النزاعات الخاصة بمكافحة الإغراق أمام مفاوض البلدان النامية التي تنقصه المعلوماتية والقانونية والخبرات .
7- أن البقاء في الأسواق الزراعية لايعتمد على الميزة النسبية بقدر ما يعتمد على الفرص النسبية في الحصول على الإعانات، وان تحرير أسواق الأغذية المحلية في مواجهه هذه المنافسة غير العادلة ليس علاجا مناسبا لتحسين الكفاءة لكنة وسيلة لتدمير سبل العيش على نطاق واسع.

مما تجدر الاشاره اليه الن القطاع الزراعي في العراق هو قطاع خاص 100% ويمتاز بضعف امكانياته العلمية والادارية والفنية والمالية والتكنولوجية ويعتمد على الدولة في الدعم المالي وتوفير البذور المحسنة والمكننة وغير ذلك وسرعان ما تخلت الدولة عن الدعم بعد عام 2003 مما انعكس سلبا عاى امكانياته الزراعية وضعف القدرات التنافسية لمنافسة السلع الزراعية المستوردة ، فضلا عن ضعف الجهات الحكومية الساندة من تقييس وسيطرة نوعية ورقابية ووجودقانون بريمر الذي عطل القوانين التجارية والمالية كل هذه العوامل ادت الى اغراق السوق العراقية بالمحاصيل الزراعية والتي ساهمت في تدمير القطاع الزراعي وبالامكان توضيح الاثار السلبية من خلال الاتي:

1- اثر سياسة الاغراق على الانتاج الزراعي

أن ما اصاب الاقتصاد العراقي من تدهور قد شمل جميع فروعه وقد نال القطاع الزراعي حصته من هذا التدهور والتخريب، فقد ارتفعت كلف الانتاج الزراعي بشكل كبير جدا بسبب توقف دعم الدولة مما ادى الى ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج فضلا عن انقطاع التيار الكهربائي مما ادى الى الاعتماد على مولدات الكاز والجدول (1) يوضح الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج الزراعي بسبب ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج.

جدول (1)

معدل اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي للاعوام (2000-2002) والاعوام(2007-2009)

التفاصيل	معدل اسعارالاعوام (2000-2002)	معدل اسعار الاعوام (2007-2009)	نسبة الزيادة
الاسمدة الكيمياوية	60 / الف دينارللطن يوريا 100/ الف دينار للطن مركب	600 الف دينار/ للطن يوريا مليون دينار/ للطن مركب	%1150 %900
نايلون للمحاصيل المغطاة	200/ للطن	مليون دينار/ للطن	%400
اجور الحراثة	الفي دينار/ للساعة	25 الف دينار/ للساعة	%1150
المبيدات والبذور	الفي دينار / لتر 20 الف دينار/ كغم	20 الف دينار / للتر 100 الف دينار/ كغم	%400
اجور النقل اجور العمل	15 الف دينار/ للطن الفي دينار/ اليوم	50 الف دينار/ للطن 15 الف دينار/ اليوم	
لتر الكاز	10/ دينار للتر الواحد	800/دينار للتر الواحد	

المصدر: من عمل الباحثين وذلك بالاعتماد على اسعار السوق للسنوات اعلاه.

لقد حصل هذا الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج الزراعي بالوقت الذي اوقفت الدولة كل اشكال الدعم التي كانت تقدم الى الفلاحين، وبالمقابل تدخل المحاصيل الزراعية الى العراق وبعضها مغشوش والبعض الاخر منتهي الصلاحية والبعض الاخر مدعوم ضمن سياستي دعم الانتاج ودعم الصادرات، فضلا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المستقرة في البلدان المصدرة للعراق.

هذه العوامل و غيرها ادت الى ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي المحلي وان الاسعار اصبحت لا تغطي تكاليف الانتاج بسبب سياسة الاغراق وما ينطبق على الانتاج النباتي ينطبق على الانتاج الحيواني. وبالنتيجة اصبحت المحاصيل الزراعية المحلية غير قادره على منافسة المحاصيل المستوردة لكون الاخيرة اقل سعر علماً ان المحلية افضل نوعية الا ان المستهلك قد اتجه نحو المستوردة لكونها تتلائم ومستوى دخله.

نستنتج مما تقدم ان سياسة الاغراق قد اثرت سلباً على الانتاج الزراعي من خلال الموشرات الاتية:-

(اولاً) :- انخفاض الانتاج الزراعي .

أن الجدول (2) يوضح الانخفاض الكبير في كميه الانتاج الزراعي لعام 2007 مقارنه بالأعوام السابقة فقد انخفض أنتاج الفواكه بنسبة -50% لعام 2007 مقارنة بإنتاج عام 2002، بينما كان الانخفاض كبيرا للفواكه ذات النواة الصلبة حيث بلغت نسبة الانخفاض -75% لعام 2007 مقارنة بعام 2002، أما الحمضيات فقد انخفضت بنسبة -25% لعام 2007، تلتها الخضروات والبقوليات والتي كان الانخفاض بنسبة -7% لكل منهما لعام 2007 مقارنة ب2002 وهذا نتيجة لسياسة إغراق السوق العراقية.

(جدول - 2)

الأرقام ألقياسيه للإنتاج النباتي لبعض المجاميع للسنوات 2000 – 2007

سنه الأساس 1988-1990 = 100

السنوات	الفواكه	فواكه ذات النواة الصلبه	الحمضيات	الخضراوات	البقوليات
2000	98	110	150	145	172
2001	105	113	173	154	414
2002	108	103	163	174	438
2003	106	94	100	124	392
2004	54	23	41	119	307
2005	48	20	37	106	268
2006	41	17	26	94	232
2007	30	14	20	81	204
نسبة نمو الإنتاج لسنة 2007 مقارنة بسنة 2002	%27-	%13-	%12-	%46-	%46-

المصدر:- وزارة التخطيط ،المجموعة الاحصائية ، لسنوات متفرقة.

ولهذا فقد حصل انخفاض اكبر في الانتاج الزراعي خلال عامي 2006 -2007 وأصبحت الكميات ألمنتجه لا تصل الى 20 % من المعروض في السوق مما ادى الى اعتماد السوق العراقيه على المستورد وهذ ا بالنتيجه ادى الى ارتفاع كبير في اسعار المحاصيل الزراعية .

(ثانياً):- تضخم الاسعار الزراعية

من الجدول (3) اتضح لنا ان التضخم في الأسعار الزراعية ناجم عن انخفاض المعروض من المحاصيل الزراعية المنتجة محليا بسبب سياسة الاغراق التي ادت الى ترك الفلاح للزراعة لعدم قدرة حاصلاتة على منافسة السلع المستوردة، ولكن على الرغم من هذا الارتفاع الكبير بالأسعار الاانه لايعكس واقع الحال ولم يكن ناتج عن زيادة في الطلب لأن الأخير قد انخفض للأسباب أدناه:- (11)

- وجود عدد كبير من اللاجئين في الخارج.
- وجود مئات الالاف من العاطلين عن العمل وعدم وجود دخول لهم ولعوائلهم .
- الاف من العوائل المهجره والتي توجه معظم دخلها على المشتقات النفطيه والمواد الغذائية الضرورية جدا والتي قد لا تصلها عن طريق البطاقه التموينيه مما ادى الى انخفاض الطلب على المحاصيل الزراعيه.

ان العوامل اعلاه ادت الى انخفاض الطلب على المحاصيل الزراعيه ولكن على الرغم من كل ذلك وجدنا ان الاسعار قد تضاعفت مئات المرات وهذا يعني ان اي حاله استقرار حتى ولو كان نسبيا تؤدي الى عوده جزء من اللاجئين و المهجرين الى بيوتهم وتشغيل جزء من العاطلين عن العمل سترتفع اسعار المحاصيل الزراعيه بشكل اكبر من الان، واذا ما حصل وتوقف الاستيراد من الخارج فعندها ستحصل قفزه كبيره جدا في الاسعار الزراعيه .

ان الاستقرار النسبي لاسعار المحاصيل الزراعية لعامي 2003و 2004 كان سببه الرئيسي سياسة الاغراق التى اعتمدت في العراق والتي تم بموجبها استيراد معظم انواع محاصيل الفواكه والخضر وكانت تباع باسعار تقل عن اسعار مثيلاتها من المحاصيل المنتجه محليا والتي تمتاز بكونها ذات نوعيات ممتازة مماجعل المستهلك يطلب السلع المستوردة ظناً منه بانها الافضل ولكونها اقل سعر والنتيجه هي خسارة المنتج المحلي وبالتالي تركه للزراعة، ولكن الحال اختلف تماماً خلال عامي2007 و2006 حيث حصل ارتفاع كبير جداً في الاسعار نتيجه لترك المنتجين المحليين للزراعه بسبب الخساره التي تحملوها نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج وعدم قدرة المنتج المحلي من منافسة المستورد من جهة وسياسة الإغراق من جهة أخرى .

جدول (3)

تطور أسعار المستهلك لبعض المحاصيل الزراعية للمدة 2002-2008 السعر دينار/كغم دينار /طبقة

المحاصيل السنوات	طماطم	بطاطا	باذنجان	خيار	دجاج	البيض
2002	50	50	25	50	1350	1250
2003	75	100	50	150	2000	2000
2004	150	250	150	300	2500	3000
2005	500	500	500	500	3500	4000
2006	1000	1000	1000	1000	5500	6000
2007	1000	1000	1000	1000	5000	5000
2008	1000	1000	1000	1000	5000	5000

المصدر:- د.بلاسم جميل ، التضخم ألركودي وأثاره على المستهلك العراقي 9 200 ،ص4

(ثالثا):- أثاره السلبية على المستهلك.

للمدة 2003 –2009

هناك جملة من الموشرات التي توضح الاضرار التي تعرض لها المستهلك نتيجة لسياسة اغراق السوق العراقية بالمحاصيل الزراعية المستوردة منها الاتي :-

1- ازدياد عدد العاطلين عن العمل بالريف .
2- تكاليف الانفاق على الصحة بسبب استهلاكه لمواد غذائية مسرطنة او قد انتهت فترة صلاحيتها .
3- استهلاكه لمواد غذائية فاقدة ليقيمتها الغذائية .
4- أصبح المستهلك في الريف يعتمد الى حدا كبير على المستورد من المحاصيل الزراعية .
5- خسارة المستهلك نتيجة لخسارة الاقتصاد الوطني للعملات الصعبة التي توجه لاستيراد الغذاء والتي يفترض ان توجه نحو تنمية الريف والزراعة .

لقد تضرر الاقتصاد القومي من جراء سياسة الاغراق وفقآ للحقائق الاتية :-

1- التضخم الجامح الذي حصل في اسعار السلع خلال عامي 2006-2007 ،فبعد حالة الاستقرار النسبي للاسعار لعامي 2003و2004 وبعد أن حققت سياسة الاغراق اهدافها تدمير الزراعة والصناعة اخذت الاسعار بالارتفاع وبشكل كبير جدآ مما الحقت اكبر الاذى بالمستهلك وكما في الجدول (4) :
2- ان معدل التغير المرتفع للارقام القياسيه لاسعار المستهلك للسنتين الأخيرة يعكس الارتفاع في اسعار المستهلك ومستوى التضخم وبالتالي الضرر الذي يتحمله المستهلك نتيجه لذلك ، وكان اعلى معدل له لمجموعه المواد الغذائية حيث بلغ (26.6) .
3- ان الامن الغذائي للمستهلك مهدد بنسبة 85% لأنه أذا ما تعرضت العلاقات التجارية او حتى السياسية لاي متغير سلبي فهذا يعني موت المستهلك العراقي جوعاً.
4- دخول مواد غذائية رديئة ومضرة بالصحة كبعض انواع البيض والدجاج وذلك بسبب انكشاف السوق العراقية وضعف الرقابة الصحية في المنافذ الحدودية.
5-خسارة العراق للعملات الصعبة نتيجة لاستيراد تلك السلع التي يفترض ان تنتج محلياً وان يتم توجيه تلك الاموال نحو التنمية واعادة الاعمار،مما انعكس سلبا على الخدمات المقدمة للمستهلك.

جدول (4)
الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للسنوات 2001-2006
سنه الأساس 1993=100

السنوات	المواد الغذائيه	الدخان والكحول	الاقمشه والملابس والاحذيه	السلع المنزليه
2001	3288	1695	3019	3173
2002	3587	1766	3112	3248
2003	4178	1617	3250	3296
2004	4544	1210	3132	3264
2005	5558	1217	3426	3613
2006	7034	1397	4101	4121
معدل التغير للسنتي الاخيرتين	26.6	14.7	19.6	14.0

المصدر:- وزاره التخطيط المجموعه الاحصائيه السنويه لعامي 2005-2006 ، ص272 .

الاستنتاجات والتوصيات

اولآ :- الاستنتاجات

لقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات منها الاتي :-

1- تعد سياسة الإغراق إستراتيجية تعتمدها الدول المتقدمة وشركاتها تهدف إلى تصدير الفائض التي تعاني منه إلى أسواق الدول النامية لتدمير إنتاجها الوطني كمرحله أولى ومن ثم تصبح سوقا لتصريف بضاعتها دون منافس .
2- عدم معرفة المستهلك العراقي بسياسة الإغراق وأثارها السلبية علية وعلى الاقتصاد الوطني.
3- أن سياسة إغراق السوق العراقية تمت بفعل عاملين هما :-
أ- العامل الداخلي المتمثل بقيام بعض أصحاب رؤوس الأموال ممن سرقوا المصارف بغسل أموالهم في السوق العراقية من خلال استيراد السلع الرديئة وبيعها بسعر يقل عن تكاليفها .
ب- العامل الخارجي المتمثل بوجود فائض كبير جدا من سلع رديئة لدى شركات الدول المجاورة ودول العالم وتم توريدها الى السوق العراقية .
4- أن أسباب إغراق السوق العراقية تتلخص، بانكشاف السوق العراقية وتعطيل كل مؤسسات الدولة، فتح الحدود، عدم وجود مسائلة قانونية أو مالية أو أدارية، الفساد المالي والإداري وتأثير الإعلام الموجه نحو المستهلك وان سياسة الإغراق تمثل بداية الحرية الاقتصادية لتعويض المستهلك العراقي عن ما فاته من سنوات الحرمان الثلاثة عشر .
5- انعدام القوانين والتشريعات التي تمنع الإغراق وتحمي المنتج الوطني والمستهلك .
6- لقد أضرت سياسة إغراق السوق العراقية بالزراعة والمستهلك وكالاتي:-

اولا- الإضرار التي تحملها الاقتصاد الزراعي:-

أ- انخفاض الإنتاج الزراعي المحلي وبشكل كبير جدا وقد وصل في بعض المحاصيل إلى 10%.
ب- تحمل الفلاح إلى خسائر مالية لعدم قدرة السلع الغذائية على منافسة أسعار السلع المستوردة مما حدى به ترك الأرض .
ج- ارتفاع البطالة في الريف .
د- خسارة الاقتصاد للعملات الصعبة الناجمة عن استيراد المحاصيل الزراعية سواء المستوردة ضمن مفردات البطاقة التموينية او المحاصيل الاخرى والتي تتجاوز ست مليارات دولار سنويا مما ينعكس سلبيا على التنمية الزراعية.

ثانيا- الأضرار التي تحملها المستهلك:-

أ- بسبب التضخم فان معظم دخل المستهلك يوجه الى المواد الغذائية مما أدى إلى انخفاض مستواه ألمعاشي .
ب- الأضرار الناجمة عن استهلاك مواد غذائية مضرة بالصحة .
د- أصبح الأمن الغذائي للمستهلك مرتبط بالخارج وبنسبة (85%) مما يعكس خطورة الأمن الغذائي .
ه- ازدياد عدد العاطلين عن العمل .
و- الخسارة الناجمة عن العملات الصعبة التي تذهب لاستيراد بدلا عن التنمية وإعادة الأعمار والخدمات .

ثانيا التوصيات:-

أولا :- التوصيات الخاصة بالحكومة العراقية

طالما أصبح انضمام العراق إلى WTO مسالة وقت إذ لابد للدولة من القيام بما يأتي:-

أ- أنشاء هيئه تجارية ترتبط بمجلس الوزراء ورفدها بالكوادر العلمية المتخصصة في مجال التجارة الدولية وقوانينها والتفاوض وحل المنازعات ومكافحة الإغراق وكل ماله صله بالموضوع .

ب- تهيئة قاعدة معلومات دقيقة عن السوق العراقية وتوقعاته المستقبلية والصناعة والزراعة والخدمات، فضلآ عن قاعدة المعلومات عن التجارة الدولية واتجاهاتها لاستفادة النشاط الخاص منها .

ج- العمل بكل الوسائل ألممكنه للاستفادة القصوى من الامتيازات التي منحتها WTO إلى الدول النامية والأقل نموا ، وطلب المزيد باعتبار أن العراق قد دمرته الحرب .

د - أعادة تنظيم المنافذ الحدودية من حيث الأبنية والكوادر والأجهزة والمختبرات وبما يليق بسمعة ومكانة العراق وتفعيل دورها لكي تكون صمام أمان لمنع دخول السلع الرديئة .

ه - تشريع قوانين حماية الانتاج الوطني أسوة بالدول العربية والعالم .

و- العمل بكل الوسائل الممكنة لغرس الثقة المتبادلة مع النشاط الخاص من خلال القوانين والتشريعات وان الدولة خير عونا له ،وان القرار السياسي داخليآوخارجيآ تابع للقرار الاقتصادي.

ز- الاستفادة القصوى من آلية الحماية الخاصة التي تخص الزراعة وذلك لحماية الإنتاج الزراعي المحلي من الإغراق .

ح- أعداد التشريعات الخاصة بالدعم لاسيما إعانات التصدير.

ل- تشريع قانون حماية المستهلك والبيئة .

ثانيا: - التوصيات الخاصة بالقطاع الزراعي

1- ضرورة الإبقاء على دور الدولة في القطاع الزراعي وعدم التخلي عن دعم القطاع المذكور (على الأقل في الأمد القصير)فضلا عن دعم القطاع الخاص الزراعي في القطر لكي يكون بديلا عن الدولة لاحقا وذلك لضعف إمكانيات القطاع الخاص المالية والادارية والعلمية والتقنية في الوقت الحالي، وعدم قدرته على مسايره المتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية والتفاعل الايجابي معها.

2- استمرار دعم الدولة للفلاحين والمزارعين المنتجين، بدعم مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي لسنوات محدودة في البداية على أن يتم تخفيضها تدريجيا، وإدخال التقانات الحديثة في الزراعة لكافة نمو المحاصيل الزراعية، من اجل تطوير وتحسين الزراعة، وأتباع أساليب زراعية حديثة لتطوير إنتاجية الأرض بهدف زيادة الإنتاج .

3- دعم المصرف الزراعي التعاوني، وربطه بخدمة التنمية الزراعية، وتمكينه من القيام بدوره، مع توسيع رقعة الخدمة المصرفية في القطاع الزراعي، من خلال أنشاء مصارف زراعية من قبل القطاع الخاص، مع وضع سياسة ائتمانية مرنة، ذات برامج قادرة على توفير الائتمان الميسر الذي يسهل حصول الفلاحين، وصغار المستثمرين الزراعيين على وسائل الإنتاج.

4- دعم التصنيع الوطني للتقانات الحديثة في القطر، وأعداد البرامج لتوطين التقنية في القطاع الزراعي، لإقامة المصانع للمكائن والآلات والمعدات الزراعية، ولإنشاء مصانع لإنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي كالبذور المحسنة والأسمدة والمخصبات والمبيدات باعتبارها تحتل أهم مدخلات الإنتاج الزراعي، ولا سيما أن معظم هذه المدخلات أصبحت بيد الشركات الاحتكارية .

5- الاهتمام بسياسة البحث والتطوير الزراعي، بدعم وتطوير المؤسسات والمراكز البحثية ماليا وعلميا وتقنيا، ولاسيما زيادة الأنفاق على البحث والتطوير في مجالات الإنتاج الزراعي، (لدورها الكبير في تعظيم الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة)، بما يمكنها من استيعاب وامتلاك التطورات العلمية المتقدمة، والاستفادة من تطبيقات التقانة الحيوية والهندسية الوراثية، ولكي تتمكن من اتخاذ الحلول المناسبة للتطوير التقني في القطر، ونقل ونشر التقنيات الزراعية المتطورة، بما يلاءم ظروف وطبيعة الإنتاج الزراعي في القطر، من اجل رفع إنتاجية النبات والحيوان والوصول بها إلى مستويات عالية .
6- تشجيع النشاط الخاص الزراعي، والشركات الزراعية الوطنية، لاستثمار الأموال في مشاريع الأمن الغذائي الوطني، كالصناعات الغذائية، أو أنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي ذات النوعيات الجيدة، وتقديم التسهيلات لها، وتنمية أجواء المنافسة البناءة بينها، وإزالة المعوقات التقنية التي تظهر في عملها .

رابعا:- التوصيات الخاصة بوزارة التخطيط

- تفعيل جهاز التقييس والسيطرة النوعية أداريا وفنيا وتكنولوجيا وبالشكل الذي يمنع أنتاج السلع الرديئة محليا ومن.

خامسا:- التوصيات الخاصة بوزارة التجارة

1- ضرورة تفعيل دور العراق في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعمل على تطوير الاتفاقية لكي تكون بمثابة تكتل تجاري لكي يتم الاستفادة من نص المادة (24) من مواد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
2- أعادة النظر بهيكل دائرة الاستيراد والتصدير ورفدها بالكوادر الفنية والعلمية وبالشكل الذي تكون فيه أداة مساعدة لحماية الصناعة الوطنية وتشجيع التصدير بعيدا عن الروتين والفساد الإداري.

سادسا:- التوصيات الخاصة بوزارة الصحة

- تأهيل دائرة الرقابة الصحية ورفدها بالكوادر العلمية والفنية والأجهزة المختبرية .

سابعا:- التوصيات الخاصة بوزارة الداخلية

- تفعيل دور الأمن الاقتصادي لمنع التهريب .

ثامنا:- التوصيات الخاصة بوزارة المالية

- تفعيل دور الكمارك لمنع التهريب .

تاسعا:- دور الأعلام

1-ضرورة قيام وسائل الأعلام الوطنية بتثقيف المستهلك عبر وسائل الأعلام المختلفة.
2-ترشيد الاستهلاك والابتعاد عن الاستهلاك ألتبذيري.
3-كشف مخاطر سياسة الإغراق على المستهلك والاقتصاد الوطني.
4-كشف مخاطر السلع الرديئة المستوردة على صحة المستهلك ودخله والاقتصاد .
5-زرع حب شراء السلع الوطنية في عقلية المستهلك باعتبارها إحدى سمات الوطنية .

عاشرا:- دور منظمات المجتمع المدني

- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التثقيف والتوعية الوطنية والاقتصادية .

المصادر

1- منظمة العمل العربية ،انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، القاهره، 1995 ، ص71 .
2- واقع ومستقبل الصناعة الوطنية في ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الاقليمي حول تنمية الصناعات الوطنية وحماية المستهلك في ظل العولمة ،صنعاء،من 14-16 سبتمبر 2002 ، ص16-19 .
3- ا . نبيل العذاري، سياسة الاغراق وانعكاسها على الصناعة الوطنية والمستهلك، بحث مقدم الى مؤتمر الامن الغذائي، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك– جامعة بغداد، 2005 ، ص4 .
4- الجات وجولة اوروغواي، المجلة الاقتصادية العدد 2، المجلد الرابع والثلاثون، البنك المصري، 1993-1994، ص85 .
5- منظمة العمل العربية، المصدر السابق نفسه، ص82 .
6- دريد موفق شاكر، حرية التجارة الدولية للمنتجات الزراعية وانعكاساتها على مستقبل الزراعة العربية، رسالة ماجستير– كلية الادارة والاقتصاد،بغداد ،2001،ص45 .
7- دريد موفق شاكر، المصدر السابق نفسه ،ص46 .
8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا)، موائمة مواصفات ومقاييس بعض السلع الزراعية من اجل تصديرها الى السوق الاوربية من دول منطقة الاسكوا، 1999 ، ص16.
9- بلاسم جميل، وضاح نصرت، ظاهرة غسيل الاموال وعلاقتها بالغش الصناعي والتجاري وانعكاساتها على المستهلك، 2006، ص1
10- ثائر محمود رشيد، اشكالية الامن الغذائي في ظل سياسة الاغراقوعضوية منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد (15-16) اذار 2005، بغداد 2006.
11- بلاسم جميل ،التضخم الركودي واثاره على المستهلك العراقي ،2007،ص8 .